المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)

أ.د. كواش خالد
جامعة الجزائر 3

أ. بن قمجة زهرة
جامعة الجزائر 3

الملخص

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، احتلت المقاولة النسوية دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحولات تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق. ولغرض تدعيم و ترقية وتطوير هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية، اقتضت الحاجة ضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية وتأهيل الأنظمة التسييرية والوظيفية لهذه المؤسسات بغية تحسين وتميز أداءها.

الكلمات المفتاح: المقاولة النسوية، الإصلاحات، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Résumé :

À la lumière de l'arène des changements économiques mondiaux sur plus d'un niveau, l'entrepreneuriat féminin ont occupés un rôle de premier plan dans le soutien des efforts de développement dans tous les pays, en particulier les pays en voie de développement, et l'Algérie, comme d'autres pays a poursuit durant la dernière décennie une série de réformes et de transformations dans la préparation d'une nouvelle politique fondée sur d'établissement A des fins de renforcement, de .et l'incarnation des bases d'une économie de marché promotion et de déploiement ces institutions dans la réalisation du développement économique, le besoin nécessité de créer un climat d'investissement et la réglementation de réhabilitation des systèmes de gestion et fonctionnels de ces institutions afin d'améliorer et de caractériser ses performances.

. l'Algérie, économique développement, réformes,**Mots clés**: l'entrepreneuriat féminin

مقدمـة

في الجزائر خطت المرأة خطوات مهمة وقطعت أشواطا تعتبر بمثابة نقطة تحول بواقع المرأة من خلال صدور العديد من القوانين والتشريعات التي هدفت إلى تمكينها وتعزيز دورها الفاعل في مختلف مجالات العمل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية لأجل دفع عملية التنمية الشاملة، فكان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، لإشراكها في إنجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً.

وقد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل. فالمرأة المقاولة هي التي قامت بتأسيس أو شراء مؤسسة، حيث تصبح مسؤولة عليها ماليا واجتماعيا وإداريا، وتساهم في تسييرها الجاري.

وبما أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوعا يثير الكثير من الجدل في المجتمع سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد، إعادة إنشاء، تطوير أو اندماج، فإن إنجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع والتي تواجه معوقات ثقافية، اجتماعية وبيئية بالإضافة إلى محدودية التمويل المدعم للمرأة المقاولة، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال الآتي:

ما واقع المقاولة النسوية في الجزائر؟،

وما هي الآليات الموضوعة لتشجيع المرأة للولوج في عالم المقاولات؟

خطة الدراسة

للإلمام بالموضوع والوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة تشمل ثلاث محاور:

- **المحور الأول**: محددات المقاولة النسوية ودورها في التنمية الاقتصادية.
- **المحور الثاني**: واقع المقاولة النسوية في الجزائر.
- **المحور الثالث**: التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية في الجزائر وسبل تأهيلها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب الآتية:

- إبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية من آليات وإجراءات تحفيزية لخلق وتطوير المقاولات النسوية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية؛
- أهمية التمويل ودعم المقاولات النسوية كونها تمثل أداة من أدوات النهوض بالاقتصاد.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في دراسة واقع النساء المقاولات الجزائريات والتحديات التي تواجهها واستشراف آفاق تقوية دور المرأة المقاولة قي التنمية الاقتصادية وإبراز مكانتها في دعم النشاط الاقتصادي من خلال:

- إبراز مكتسبات وإنجازات المرأة المقاولة كركيزة هامة للتنمية الاقتصادية؛
- إبراز الدور الذي قامت به مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش المقاولة النسوية الجزائرية؛
- توضيح التطور الحاصل في عدد المقاولات النسوية؛
- الوقوف على مختلف التحديات التي تواجه النساء المقاولات ومحاولة معالجتها.

المحور الأول: محددات المقاولة النسوية ودورها في التنمية الاقتصادية

ظهرت المقاولة النسوية نتيجة للتطورات التي يشهدها العالم حاليا، حيث نجد أن مختلف الدول تشجع دخول المرأة هذا المجال، باعتبار هذه المشاريع أحد مصادر النمو والتنمية الاقتصادية،. وبناءا على ما سبق ذكره سيتم إبراز دور المقاولة النسوية في التنمية الاقتصادية وذلك بالتطرق للنقاط الآتية:

1 - مفهوم المرأة المقاولة

ينطبق مفهوم المرأة المقاولة على كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري.

كما يمكننا القول بأن كلمة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي: [1]

- الجنس النسوي اللاتي يمارسن مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاوَلة (مؤسسة) لحسابها الخاص؛
- كل امرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

بناءا على ما تقدم، يمكن تعريف المرأة المقاولة على أنها كل امرأة قامت باستغلال فرصة سوقية ما، أو لديها القدرة والإبداع لتحويل أفكارها إلى مشروع مهما كان حجمه، وسهرت على نجاحه وتطويره وتحملت المخاطر المتعلقة به كما تساهم في تسييره اليومي.

2- خصائص وسمات المرأة المقاولة

تتميز المرأة المقاولة بخصائص تميزها عن غيرها من النساء. يمكن تصنيفها كما يلي:[2]

2-1- الخصائص الاجتماعية

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقاولة؛
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

2-2- الخصائص الذاتية

- توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات؛
- الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل؛
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها وإمكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه؛
- القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها؛
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

2-3- الخصائص التنظيمية

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛
- المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

2-4- الخصائص الذهنية

- سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

2-5- الخصائص التعليمية

- مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

3- الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية:

يمكن أن يظهر الاختلاف بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية من خلال ثلاث عناصر: وهي الصفات الشخصية للمقاول (ة)، خصائص المؤسسة، طرق التسيير المتبعة. إذ يمكن إبراز هذه الفروقات في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
-اقل سنا؛ -تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق؛ -اقل كفاءة؛ -اقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ -اقل خبرة في مجال النشاط؛ - اقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي.	-اقل سنا وحجما؛ -تمركز النشاط في القطاعات منخفضة النمو؛ -ليس فيها شركاء، -أطول بقاءا؛ -اقل نجاحا؛ -مردودية ونمو متماثل.	تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛ -نمط تسييري مرن؛ -تشجيع المشاركة؛ -تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ -لديها قدرات تفاوضية عالية؛ - تقوم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛ -أكثر حفاظا على الموارد وتوفيرا.

المصدر: إيمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 58.

كما ويكمن الفرق بين المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة عناصر هي:[3]

- **الإبداع**: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، بينما تميل المنظمات الصغيرة إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية.
- **إمكانية النمو**: فالمقاولات تملك علاقة قوية مع إمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة.
- **الأهداف الإستراتيجية**، يملك المشروع المقاولي أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، بينما تملك المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

3 - الآثار الاقتصادية والتنموية للمقاولة النسوية:

تؤدي المقاولات النسوية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق: [4]

- المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر؛
- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية في المجتمعات التي تعيش فيها؛
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها وممتلكاتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي؛
- تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية؛
- تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات؛
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية؛
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

المحور الثاني: واقع المقاولة النسوية في الجزائر

دفع الاهتمام الذي خصته الجزائر للمقاولاتية بواضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات التي تسمح بدمج المرأة في النشاط الاقتصادي ومن بين هذه الآليات نجد مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الهيئات غير الحكومية التي تهدف في مجملها إلى حث المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية وترقية نشاطها بما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل هذا أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي كما سنوضحه فيما يلي:

1 - عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ENGEM** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004،[5] تعمل هذه الأخيرة على تقديم سلفيات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض إقامة مشاريع صغيرة، كما تهدف إلى تشجيع العمل الذاتي خاصة لفئة النساء الماكثات بالبيت. والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المستفيدة حتى جوان 2014 حسب الجنس.

الجدول رقم (2) توزيع القروض حسب الجنس من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2014

الجنس المستفيد	العدد	النسبة المئوية
نساء	384063	61.70
رجال	238418	38.30
المجموع	622481	100

المصدر: متاحة على الموقع الالكتروني www.engem.dz .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هذه الآلية تعتبر الأكثر جذبا للعنصر النسوي، إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة للنساء **61.7% مقابل 38.3%** لصالح الرجال. وتفسير هذه النتائج يرجع إلى

أن هذه القروض هي في الأساس تستهوي فئة النساء أكثر، نظرا لقيمتها المالية الصغيرة، والتي لا تغطي النشاطات ذات التكنولوجيا الكثيفة التي تحتاج لأموال أكبر، بل يمكن استغلالها فقط في المشاريع التي لا تحتاج لأموال كبيرة مثل الحرف التقليدية، أوالأنشطة البسيطة (الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة....).

2 -عدد المؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري CNRC

بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2013 حوالي 1531473 تاجر، موزعين حسب الجنس كما يلي: 92.4 % تجار و 7.6% تاجرات وذلك كما هو موضح في الجدول رقم(3).

الجدول رقم (3) توزيع التجار(الأشخاص الطبيعيين) حسب السن والجنس إلى غاية نهاية 2013

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية %
19 – 18	1 234	66	1 300	0.08
28 - 20	203 897	7 083	210 980	13.78
38 - 29	508 650	25 709	534 359	34.89
48 – 39	387 105	31 360	418 465	27.32
58 - 49	183 185	24 556	207 741	13.57
68 - 59	83 898	14 575	98 473	6.43
69 فما فوق	47 850	12 305	60 155	3.93
المجموع	1 415 850	115 654	1531 473	100
النسبة المئوية%	92.4	7.6	100	-

Source : **C**enter **N**ational du **R**egistre du **C**ommerce, **les créations d'entreprises en Algérie**, **statistiques 2013**, Edition CNRC, Avril 2014, P : 55.

يمكن تفسير ضعف نسبة مشاركة النساء في الفئة العمرية أقل من 30 سنة إلى كون النشاط المقاولاتي نشاط حديث جدا في الجزائر وأن هذه الفئة ترغب في إنهاء دراستهن وتجريب الوظيفة

الحكومية وأيضا لأن المرأة صغيرة السن ليست قادرة على تحمل مسؤولية مؤسسة فتفضل الزواج وتكوين أسرة.

تبلغ أعلى نسبة للتاجرات 31360 تاجرة وتتركز في الفئة 39-48 سنة، تليها الفئة من 29-38 سنة وهو نفس الحال بالنسبة للتجار، في حين أن فئة الشابات لا تمثل سوى 6.18 % من المجموع الكلي للتاجرات. ويمكن تفسير نقص عدد التاجرات مقارنة بالتجار لكون هذه المهنة لا تلائم النساء كثيرا فيما يتعلق بالتعاملات مع التجار الآخرين (الرجال) وما يتلقونه من صعوبة في الحصول على السلع وتسويقها، هذا بالإضافة إلى صعوبة تقبل المجتمع لهذه المهنة.

1-2- تموقع أنشطة سيدات الأعمال

في ما يخص ترتيب النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسب متفاوتة، وذلك كما يوضحه المخطط الموالي.

شكل رقم (1) : ترتيب النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري 2014

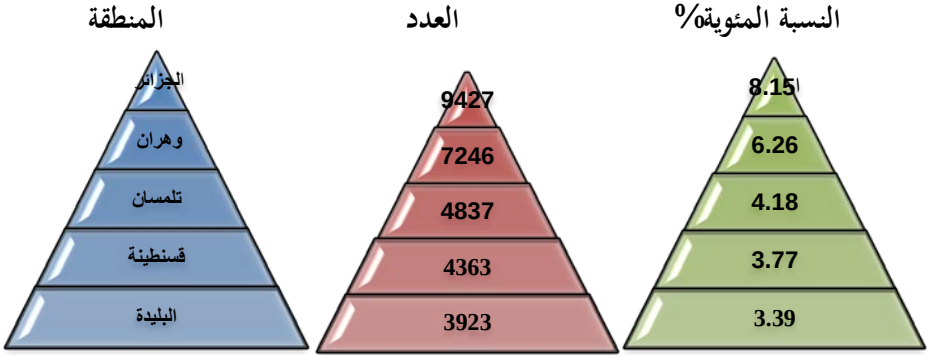

Source : **C**enter **N**ational du **R**egistre du **C**ommerce, **les créations d'entreprises en Algérie**, **statistiques 2013**, Edition CNRC, Avril 2014, P : 57.

حسب ترتيب الولايات نجدّ أن معظم المؤسسات النسوية تتركز في المناطق الشمالية والتي احتلت الصدارة كالجزائر العاصمة ووهران بنسب 5.18% و6.25% على الترتيب من العدد الإجمالي، كما تقل النسب في البليدة حيث لا يتعدى عددها 3923 مؤسسة من مجموع 115654 مؤسسة على المستوى

الوطني بنسبة لا تتجاوز 3.39 %، كما يحتلن مكانة خاصة في المدن الداخلية مثل الشلف حوالي 3320 مؤسسة وفي عين الدفلى حوالي 2000 مؤسسة، وفي المدية 1215 مؤسسة[7]

وبالطبع فكلما اتجهنا نحو الجنوب تقل هذه النسب وهذا ليس بغريب إذا قارنا الكثافة السكانية للمناطق، وكذا مدى تركز الصناعة في المناطق الشمالية بشكل أكبر نظرا لقرب المواد الأولية، والأسواق، والميناء، أو تبعا لضرورة توفر هذا النوع من الأنشطة.

2-2- المستوى التعليمي للنساء صاحبات المؤسسات

في أغلب الأحيان تكون النساء التي تعمل في المقاولة من حاملات الشهادات (بين % 40 و % 68 حسب القطاعات) أما النساء ذوات المستوى الثانوي فهن أكثر عددا ب 41,2%؛ وهذا مرده إلى أن المهارات والتكوين المهني أهم في عملية المقاولة من الشهادة العليا في حد ذاتها.[8]

3 - عدد المؤسسات النسوية المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، ومن بين أهم مهامه تمويل المشروعات المصغرة التي ينوي أصحابها تمويله بشروط محددة. [9] موّل الصندوق إلى غاية جوان 2013: 84176 مشروع منها 78001 مشروع للرجال مقابل 6163 مشروع للنساء.

شكل رقم (2) المؤسسات المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب الجنس

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin **d'information statistique de la PME**, N° 23Novembre 2013, P :42.

كما يوضح الجدول الموالي توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب مجالات النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (4) المشاريع النسوية التي يمولها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية%
الزراعة	401	6.54
النشاطات الحرفية	716	11.67
البناء والأشغال العمومية	91	1.48
الـــري	07	0.11
الصناعة	1 079	17.59
الصيانة	12	0.19
الصيد البحري	00	00
المهن الحرة	126	2.05
الخدمات	3 015	49.17
نقل البضائع	585	9.54
نقل المسافرين	131	2.13
المجموع	6 131	100

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 23, Novembre 2013, P : 42.

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسات النسوية تتوزع على مجمل القطاعات وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 3051 مؤسسة، يليها قطاع الصناعة بمجموع 1079 مؤسسة ويأتي بعدها قطاع النشاطات الحرفية بمجموع 716 مؤسسة، تليها القطاعات الأخرى بنسب أقل.[10]

وهذا ما يؤكد على فرضية مفادها أن النشاط النسوي بصفة عامة يتجه بشكل أكبر نحو القطاع التجاري والخدمي، والذي يتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، وكذا امتهانها لحرف تتلاءم مع مواهبها وتنقلها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال، كما أنها أنشطة تناسب طبيعتها الفيزيولوجية ولا تفرض عليها أعباء تؤثر على وظائفها المنزلية. لكن هذا لا ينفي وجود نسبة ولو ضعيفة تظهر بدء توجه المرأة للقطاعات الأخرى مثل النقل والبناء التي كانت تعرف سابقا بأنها قطاعات رجالية محضة.

4 - عدد المؤسسات النسوية المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996. وهي تقوم بتمويل وتقديم المساعدات الفنية، متابعة ودعم المشاريع الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ومن بين أهم أهدافها ترقية وإدماج المرأة في عالم الشغل.[11]

بلغ مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حتى عام 2013: 292186 مشروع يستهدف 710788 منصب عمل. بالرغم من أن إدماج المرأة وترقيتها من أهداف البرنامج، إلا أن نسبة استفادتهن ضعيفة ولا تتجاوز 10 %من إجمالي المشاريع الكلية الممولة. والجدول الموالي يوضح تطور المشاريع الممولة حسب الجنس.

الجدول رقم (5) تطور المشاريع الممولة حسب الجنس

الجنس	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع الكلي
إناث	12.166	1.502	2.496	2.211	2.951	4.477	3.526	29.329
ذكور	74.214	9.132	18.352	20.430	39.881	61.335	39.513	262.857
المجموع الكلي	86.380	10.634	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

المصدر: www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع: 2015/03/18 .

مما سبق، نستنتج أنه بالرغم من التدعيمات التي منحتها الدولة عبر البرامج السابقة الذكر إلا أن مشاركة المرأة في النشاط المقاولاتي لا تزال ضعيفة ودون ما حققه الرجال، حيث لا تشكل نسبة النساء المقاولات سوى 10.2% من المجموع الكلي، رغم جهود الدولة والتسهيلات التي تمنحها فيما يخص إجراءات الإنشاء والاستفادة من القروض، كما أن نسبة توزع المقاولات حسب مكان إقامتهن لم تصل المستوى المرجو كما يوضحه الشكل أدناه.[12]

شكل رقم (2) توزيع مؤسسات الأشخاص الطبيعيين حسب مكان الإقامة والنوع

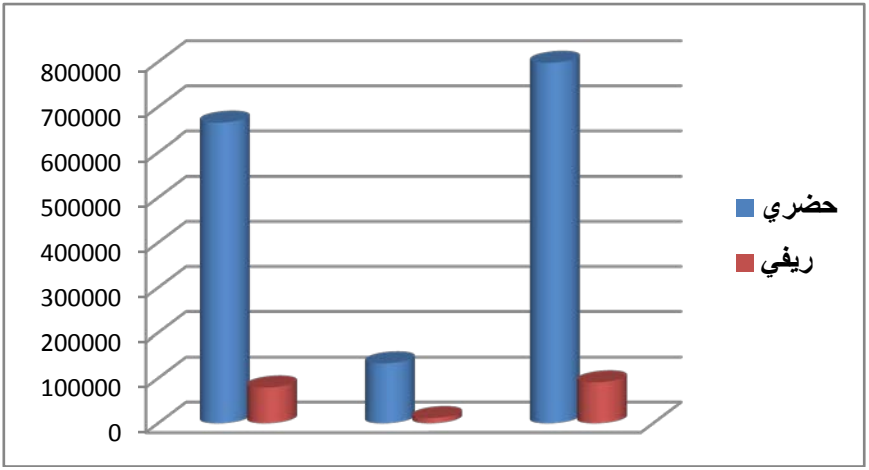

Source : O.N.S : Collections Statistiques. Serie E: Statistiques Economiques. N° 172 Le premier Recensement Economiques, 2011, P : 78.

من الشكل أعلاه نجد أن نسبة المؤسسات النسوية لا تتجاوز 11% و8% على الترتيب في المناطق الحضرية والريفية والتفسير المحتمل لهذه الوضعية يؤكد أن المرأة لا تزال تواجه تحديات العادات والتقاليد في الريف والحضر على حد سواء.

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية وسبل تأهيلها

رغم كل ما يقال عن مميزات المقاولات النسوية، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا أنه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق بل تحد من إمكانية انطلاقها، وتتباين هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها.

1 - التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية

تواجه المقاولات العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، يمكن إجمال هذه الصعوبات في الآتي:[13]

1 1 - صعوبات تمويلية يمكن حصرها فيما يلي:

- تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي (مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن)، أما اللجوء إلى القروض البنكية ولأجهزة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) فيبقى ضعيفا، حيث أن 60% منهن لا يعرفن هذا الجهاز(حسب الدراسة التي أجراها المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية). وبالتالي فهن تعملن في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لهن [14]؛
- نظراً لأن الكيانات القانونية لمشروعات المرأة الاقتصادية تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية أو إصدار سندات للاقتراض؛
- تردد بعض البنوك التجارية في منح هته المقاولات قروضاً ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهره واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري؛

2-1- صعوبات تسويقية وإدارية، تتمثل فيما يلي:

- انخفاض الإمكانيات المالية لمشاريع المرأة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين؛
- مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية؛
- كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف، وخاصة من لجأن إلى صناديق الدعم، فقد واجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه.

2-صعوبات فنية: تتمثل فيما يلي:

- تعتمد مشاريع المرأة الاقتصادية عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في

المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية؛

– كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان. مما يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

بالإضافة إلى مجوعة من المعوقات الأخرى نذكر منها:[15]

- نقص تكوين وتدريب المقاولات في مجال نشاط مشروعهن (لغياب ثقافة التكوين) فأغلب صاحبات الحرف والصناعات التقليدية يتعلمن بورشات؛
- سوء معاملة الزبائن و تأخرهم في الدفع وأحيانا أخرى امتناعهم عن الدفع ولا يوجد من يحميها منهم؛
- مشاكل مع العمال وعدم إتقانهم للعمل (لعدم تلقيهم التكوين المناسب) بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمواعيد المحددة للدوام؛
- تدخل أفراد العائلة (خاصة الأزواج) في تسيير المقاولة وفي اتخاذ القرارات؛
- صعوبة تنقل المرأة لوحدها (خاصة الريفية) لمتابعة مشاريع أخرى أو للمشاركة في الملتقيات والبرامج التكوينية للاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، لرفض العائلة ذلك مما يقلل من حظوظ نجاحها؛
- غلاء المواد الأولية وصعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات، خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب. **انظر الملحق رقم(1) و (2).**

2 - تأهيل وتحديث المقاولة النسوية

تؤدي المقاولات النسوية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وحتى تتوافر مقومات بقاء وتميز أداء المقاولات النسوية الجزائرية، ومواجهة تحديات عصر العولمة يجب العمل على:

- زيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة وكذا تخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها؛
- البحث عن طرق من شأنها تعزيز عملية الاتصال بين صاحبات المشاريع في مناطق الشمال والغرب والشرق والجنوب بغية استفادة إحداهن من تجارب الأخيات؛
- دعم وتشجيع صاحبات المشاريع غير المصرح بأعمالهن للدخول إلى عالم الاقتصاد بشكل رسمي وقانوني؛[16]
- الترويج لإقامة المشاريع الصناعية التي تتماشى وإمكانيات المرأة والتزاماتها العائلية؛
- تنمية مشاركة الجمعيات النسائية وجمعيات أصحاب الاحتياجات الخاصة في رسم السياسات والخيارات الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهذه الشرائح من المجتمع؛
- تعزيز قدرات المكاتب الاستشارية التي سوف تواكب المقاولات في عملية التأهيل والتحديث؛[17]
- توعية المؤسسات المالية والقطاع الخاص في المنطقة من أجل تشجيع روح المقاولة في الريف مما يساهم في خلق أكبر عدد من الفرص أمام المرأة فيما يخص التشغيل والحصول على التمويل؛
- تشجيع البحث حول المرأة المقاولة في المناطق الريفية؛ وتحفيز إنتاج البيانات الإحصائية الخاصة بالنوع فيما يتعلق بالتأثير المتفاوت لسياسات واستراتيجيات التنمية الريفية في المنطقة؛[18]؛
- التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة والمدة التي يستغرق فيها منح القروض؛ **انظر الملحق رقم (3)**.
- إجراء دراسة تمكن من ضبط الاحتياجات من الدعم الفني في مجال التكوينات، وإنشاء وتسيير المقاولات النسوية؛
- تعميق وتنفيذ برامج إنشاء وتسيير المقاولات وإقامة نظام لمؤازرة وتأطير النساء المقاولات؛

- إقامة وحدات نموذجية لحضانة مقاولات الفتيات حملة الشهادات، وذلك بالتنسيق مع هياكل التكوين الفني والمهني؛
- متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج والاستراتيجيات الرئيسة في مجال الترقية النسوية. [19]
- أهمية إدخال مفاهيم ريادة المقاولة في البرامج والمقررات الجامعية، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية.

خاتمة

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن المقاولة النسوية تشكل قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي، وأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، حيث برزت مشاركة المرأة في مجال المقاولة كبديل لمواجهة ارتفاع نسب البطالة، ويرجع ذلك بالأساس، إلى توفير المقومات الذاتية كالتعليم خاصة التعليم الجامعي. فقد تعرضنا في هذه الورقة لأهم التطورات الحاصلة في هذا الإطار والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة وكذلك الآفاق المستقبلية. كما خلصت هذه الدراسة كذلك إلى ارتفاع نسبة النساء المقاولات خاصة عن طريق الآليات التي اعتمدها الدولة ولكنها لم ترتقي للمستوى المرجو منها، غير أن هناك عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاق مشاركتها، خاصة ما هو" ذا صبغة نوعية "كشروط الحصول على التمويل.

كما يتضح من خلال الدراسة أن المرأة المقاولة الجزائرية اقتحمت مجالات مختلفة ومتعددة كالاليكترونيات، البناء والأشغال العمومية، والإعلام الآلي، ومكاتب الدراسات، والخدمات، والتجارة، والنقل والتبريد ونقل البضائع وغيرها من النشاطات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة للتشغيل تعطي المرأة مكانة هامة تسمح لها باقتحام سوق الشغل في ظروف ملائمة ولائقة تستفيد في ظلها من خدمات أرقى كالتكوين والمرافقة، خلال كل مراحل المشروع حتى اكتماله ليصبح وحدة اقتصادية منتجة ومدمجة في النسيج الاقتصادي، كما تستفيد من إعانات وامتيازات أحسن توفر لها فرص النجاح وتحقق لها الإدماج بفضل المقاولة الاقتصادية التي تتوخى كإستراتجية مستقبلية.

قائمة المراجع المعتمدة

1) منيرة سلامي و إيمان بية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث، 2013، ص:53

2) شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سيسيولوجية، مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009، ص-ص: 54-55.

3) خذري توفيق وآخر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2013، ص: 5.

4) ماهر المخروق، سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، الرياض، 2011، ص:9.

- خذري توفيق وآخر، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

5) .المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص:8.

6) Center National du Registre du Commerce, les créations, 7) d'entreprises en Algérie, statistiques 2013, Edition CNRC, Avril 2014, P : 55.

8) اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، حالة حقوق الانسان في الجزائر، التقرير السنوي، 2012، ص: 65.

9) المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر في 27 جويلية 1997، ص:.5

10) Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, PME, N° 23Novembre 2013, P :42. Bulletin d'information statistique de la

11) المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص:.12

12) O.N.S : Collections Statistiques. Série E: Statistiques Economiques Le 172 N°, P : 78., 2011,premier Recensement Economiques

13) علي عبد الله العرادي، ريادة الأعمال النسائية ... الواقع والتحديات - البحرين نموذجا، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث، البحرين، 2012 ، ص-ص: 18-.20

14) اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص: .66

15) مناد لطيفة، المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الإحصاء الوصفي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص-ص: 120-127. بتصرف

16) إيمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص-ص:67-.68

17) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الأيدمو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، برنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية للفترة 2010-2013، وثيقة البرنامج الولية، يونيو 2009، ص: 8.

18) اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مذكرة تقديمية حول إتاحة الحصول على التمويل في سبيل تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا : الممارسات الحميدة والدروس المستفادة، ص: 4.

19) الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2005-2008، ص-ص: 31-35.

20) منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة مقدمة للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 19-2009/10/21، ص-ص: 36-39.